أمين عام جامعة صنعاء / عبدالكريم محمد داعر لـ(الثورة):

الهيكل الجديد سيخفض نسبة الروتين ويؤسس لمعايير تعيين الوظائف

الكتاب الجامعي لايُدعم.. والسبب الكليات وأعضاء هيئة التدريس

■مطلع العام ٢٠٠٥ ستشهد جامعة صنعاء تغيرات جذرية على الصعيدين التعليمي والإداري،هكذا يبدو الطرح للوهلة الأولى حسب مسئولين في الجامعة، فعملية تقييم الأداء والإعداد لهيكلية جديدة تواكب التطورات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي ،ملامح تغيير بدأت الجامعة بالإعداد لها منذ مطلع العام الجاري.

غير أن عثرات بالجملة تطفو على السطح منها ما يتعلق بدعم البحث العلمي- والكتاب الجامعي- ووسائل التعليم التكنولوجي وأخرى ذات جوانب إدارية مما يؤثر على سير الاداء داخل الجامعة ومرافقها.

حول هذه القضايا وقضايا أخرى ذات صلة بالعملية التعليمية حاورت «الثورة» الاخ / عبدالكريم محد داعر امين عام جامعة صنعاء.. فإلى نص الحوار:

حوار عبدالله محمد حزام

عبدالكريم محمد داعر
امين عام جامعة صنعاء

البحث العلمي ضعيف بحجة وجود بدل بحث علمي في رواتب أعضاء هيئة التدريس

بدأنا الخطوات الأولى في مشروعي المستشفى التعليمي والمرحلة الثانية من كلية الهندسة

نقوم بغرس عشرة آلاف شجرة زيتون ورصف وإنارة جميع المساحات بالجامعة العام القادم

● تتحدثون الآن في جامعة صنعاء عن تقييم الأداء داخل مرافق الجامعة ..هل بدأتم عملية التقييم بالفعل؟

– دون شك بدأنا في تقييم الاداء من خلال التعامل اليومي مع كل مسئول إداري في مرافق الجامعة بحيث شمل التقييم مدراء العموم ومساعديهم وأمناء الكليات ومدراء الإدارات العامة وكذا المسئولين الماليين وأمناء الخزائن- هذا ما تم في المرحلة الأولى.

اما المرحلة الثانية فقد شمل التقييم رؤساء الاقسام وموظفي الجامعة في جميع التخصصات الادارية بالجامعة وشمل التقييم جميع الفئات (إدارية – عمالية – سائقين – حرس مدني) وغيرهم.

ونعتبرها خطوة متقدمة في هذا الاطار ربما نكون سبقنا بها جهات كثيرة.

مشكلة الروتين

■ لكن ماذا عن الروتين .. هل نستطيع القول أن عملية تقييم الاداء ستعالج هذه القضية؟

– الروتين ليس في الجامعة فقط لكنه إيقاع موجود في كل المؤسسات الحكومية كما أن كل مؤسسة حكومية لها روتينها وقانونها ولائحة منظمة للقانون وكل مؤسسة حكومية تعمل بالقانون المالي ولائحته.

وأريد في هذه النقطة توضيح الأمر، فالمتعامل مع الادارة يعتقد أن الأمر مجرد روتين يؤخر المعاملات، وهذا غير صحيح لأن الاجراءات القانونية لاتؤخر المعاملات بل على العكس فهي تسهل وتنور الموظف وصاحبة المعاملة وتدل كل واحد منهما بما يجب إتباعه.

وأؤكد على أن الروتين شخصي قد يكون في الموظف نفسه لأنه المتعامل مع الآخرين فقد يتحجج ويخترق القوانين واللوائح ولايسعى لتسهيل معاملات الناس بإيجاد الحلول أو قد لايعمل للوصول الى تلك الحلول وربما تجاهلها تماما وفي نفس الوقت يرمي بالمسئولية على رئيسه المباشر وهكذا ،وهنا تكمن مشكلة الروتين.

هيكلة جديدة

■ العملية التعليمية تشهد تطورات متسارعة ..ألا ترون ضرورة إيجاد هيكلية تنظم وظائف الجامعة بما يواكب هذا التطور؟

– الأمانة العامة تقوم حاليا بإعداد هيكل تنظيمي جديد للجامعة في تصوري أنه سيحد بشكل كبير من الروتين- ايضا سيساعد على اعتماد وضع معايير الرجل المناسب في المكان المناسب.

كما سيساعد الموظف على العمل بشكل جيد لأن صلاحياته ستكون واضحة ومهام ادارته أيضا وهنا لن يستطيع الموظف التلاعب بالوظيفة او يطيل من الاجراءات.

لكن هذا يتطلب إلمام رئيس الجهة بالمهام والاختصاصات للإدارات المختلفة لأن هذا سيساعده على ضبط الأداء بشكل أفضل.

ومن واقع تجربة نلاحظ كثيرا أن المُعامل نفسه قد يتسبب بالتعقيدات الادارية فأخذه للمعاملة والدوران بها على المتخصصين يجعله يحتك بالموظفين مما يتسبب في تعقيد الامور.

وبالنسبة لنا في جامعة صنعاء بعد عملية الانتهاء من التوصيف الوظيفي والهيكل الجديد سوف تخفض نسبة الروتين والمعاملة باليد ونحن في الأمانة العامة الآن نضع تصورا جديا لكيفية تسيير المعاملات في الكليات والأمانة العامة بحيث يبدأ خط المعاملة من مكان معين لتمر عبر الادارات المختصة من خلال ملف يمرر لتعود المعاملة بعد فترة زمنية محددة إلى جهة تسليم المعاملة وبالتالي ستعود هذه المعاملات إلى اصحابها سواء كانوا اعضاء هيئة تدريس او موظفين أو طلبة.

إلى جانب ذلك ينبغي على مسئول كل جهة متابعة سير الاداء عن كثب من حيث حضور وغياب الموظف ومحاسبة المقصرين أو المخالفين للقوانين واللوائح- بكل هذا سيكون الاداء افضل وسنحد من الروتين.

دور المراكز العلمية

■ دعنا نقترب من الهم الاكاديمي.. يوجد بجامعة صنعاء مايقرب من (١٠) مراكز علمية أين دورها تجاه المجتمع؟

– بالتأكيد لدينا عدة مراكز علمية منها مركز الحاسوب ومركز المرأة- ومركز الدراسات السكانية- ومركز المياه والبيئة- ومركز التطوير النفسي والتربوي- والمركز الاستشاري الهندسي- ومركز الاصول الوراثية والبحوث الزراعية.

لكن قضية تفعيل الاداء بهذه المركز لتخدم المجتمع أمر يعود بالدرجة الأولى إلى قيادات هذه المراكز التي تتمتع بقدرة كبيرة من الخبرة لهذا ينبغي على قيادات هذه المراكز خلق علاقات عمل جيدة مع المنظمات المماثلة في الداخل والخارج وتفعيل انشطة هذه المراكز بما يحولها إلى بيوت خبرة قد تدر عائدا استثماريا لهذه المراكز والجامعة والمجتمع عموما.

وأعتقد ان عملية الربط الشبكي داخل الجامعة كمشروع جديد ومهم لاشك أنه سيعزز من عملية التواصل لهذه المراكز مع الجهات الأخرى- وقد حصلت الجامعة على الموافقة على ربط مركز الحاسوب مجانا من شركة ماوراء البحار.

وعموما سيتم ربط جميع مواقع الجامعة بشبكة كاملة (الجامعة الجديدة- والجامعة القديمة- وكليات الطب) هذا كمرحلة أولى.

الكتاب الجامعي

● ماتزال مشكلة ارتفاع سعر الكتاب الجامعي قائمة.. اين المشكلة؟

وما الذي يجب ان تقدمه الجامعة في هذا الإطار لتخفيف معاناة الطلبة؟

– كان هناك دعم للكتاب الجامعي وهذا أمر جرت عليه العادة منذ تاسيس الجامعة ولم تمانع وزارة المالية من دعم هذا الموضوع.

لكن الآن انتهى هذا الدعم والسبب ان الكليات تدرس المناهج التي يختارها اعضاء هيئة التدريس سواء كانت كتباً او ملازم ،اذ يقوم عضو هيئة التدريس بطباعة المنهج وبيعه لحسابه مما جعل الكليات تحجم عن التواصل مع المكتبة المركزية لتزويدها بالمناهج المطلوبة بحيث تتولى المكتبة المركزية تجميع متطلبات الكليات من الكتب الدراسية كما كنا نعمل في السابق بحيث ترسل قائمة طلبات الكليات من الكتب إلى الأمانة لنقوم بتوفيرها وتسليمها للمكتبة.

لكن الآن هذا لايحدث فالكليات لاترسل قوائم كتب المناهج الدراسية لكنها فقط ترسل قوائم للاطلاع لمكتبات الكليات لكن ما أؤكد عليه هو أن الامانة العامة لن تقصر في مسألة توفير الكتب المرفوعة إليها عن طريق المكتبات بحيث تكون كتب دراسية للطلبة كما ان وزارة المالية هي الأخرى لن تقصر في توفير مبالغ مالية لهذا الغرض ضمن ميزانية الجامعة السنوية.

وهذا ماكان يحدث في السابق ،فقد كنا نقوم بتوفير الكتب وبيعها بأسعار مخفضة للطلبة وباقل من القيمة الفعلية للكتاب إذ لم تكن تكاليف النقل والجمارك داخلة بإضافات إلى تكاليف الكتاب لهذا كان البيع يتم بسعر مخفض للطالب.

المطبعة الجامعية

● اذن ماذا بشأن المطبعة الجامعية التي قد تحل معضلة عدم توفير الكتاب الجامعي بأسعار مناسبة؟

– يجري العمل في مشروع المطبعة الجامعية لكن ببطء شديد بسبب ارتفاع اسعار الحديد والذي دفع الشركة المقاولة للمشروع للمطالبة بفارق الاسعار وبالرغم من ذلك العمل جار في المشروع.

ازدواجية التخصصات

■ يلاحظ وجود ازدواجية في بعض التخصصات وهذا الأمر يجعل سوق العمل يتشبع بتخصصات مكررة – ما الذي تعملونه في هذا الصدد؟

– دون شك توجد ازدواجية في تخصصات بعض الاقسام على سبيل المثال: كليات التربية والاداب والعلوم وايضا في تخصصات بعض الاقسام في كليات الطب البشري والتمريض والمختبرات والصيدلة والاسنان- بالاضافة إلى بعض اقسام كليات الهندسة والزراعة والتجارة.

لكن الاخ رئيس الجامعة الاستاذ الدكتور صالح باصرة مهتم بهذا لأمر وقد وجه بضرورة إيجاد حلول لهذه المعضلة وعما قريب- ربما العام القادم – سينتهي هذا الازدواج.

المظهر الجمالي

■ ماتزال الجامعة تفتقد كثيرا للمظهر الجمالي اللائق وهذا ما يلحظه الزائر للوهلة الأولى- ما الذي تغير الآن؟

– قريبا سنقوم بغرس عشرة آلاف شجرة زيتون وأشجار زينة واشجار أخرى، وقد تم الاتفاق بين كلية الزراعة والأمانة العامة بالجامعة على أن تقوم كلية الزراعية بعملية التشجير وتقوم الامانة العامة بالتمويل، كما تم التنسيق بين كلية الزراعة وإدارة المشاريع لتحديد مساحات للمسطحات الخضراء وفق المخطط الهيكلي للجامعة ووفق آلية تنفيذ الري الحديث.

وبالنسبة للممرات والشوارع تقوم الجامعة حاليا بالتعاون مع وزارة الاسكان والتخطيط الحضري والتي لمسنا منها تعاونا إيجابيا كبيرا، فقد قامت الوزارة مشكورة بتنفيذ المرحلة الاولى من اعمال السفلتة للشوارع والمواقف وكذا اعمال الانارة وفقا للمخطط الهيكلي- كما وقعت مع المقاولين تنفيذ المرحلة الثانية وفقا للمخطط الهيكلي للجامعة – وفي العام القادم سوف يتم استكمال تشجير ورصف وإنارة جميع المساحات في الجامعة.

البحث العلمي

■ غياب دعم البحث العلمي في الجامعات لايزال المشكلة الأبرز- هل من حلول عملية؟

– بالتأكيد دعم البحث العلمي ضرورة لاغنى عنها- لكن المشكلة تتعلق بالميزانية فوزارة المالية ترفض رصد مبالغ لذلك بحجة وجود «بدل بحث علمي» في رواتب أعضاء هيئة التدريس وهذه لاشك نظرة قاصرة للأمر- لأن وجود دعم للبحث العلمي سوف يشجع اعضاء هيئة التدريس للقيام بالأعمال البحثية المهمة التي تعود بالنفع على الواقع التدريسي والمجتمع عموما.

أما مسألة بدل البحث العلمي للدراسات العليا في الداخل فهذا أمر متوفر وبحسب نظام الدراسات العليا في الداخل ويصرف للدراسين من الجامعة موظفين واعضاء هيئة تدريس ومعيدين وهذا فقط للراغبين في الحصول على الماجستير والدكتوراه وكما هو متعارف عليه في جميع الجامعات.

وأؤكد على ان بدل البحث العلمي مستحق للمعنيين بالجامعة فقط.

أجندة المشاريع

■ ماتزال هناك كليات دون مبانٍ «كالإعلام واللغات» كيف تعالجون المشكلة وماهي أهم مشاريعكم الحالية؟

– في هذا الإطار تقرر مطلع العام القادم ٢٠٠٥ البدء بمشروع إنشاء مبنيين لكليتي الاعلام واللغات وقد تم إدراج المشروع ضمن ميزانية عام ٢٠٠٥م.

وبالنسبة للمشاريع الأخرى المنجزة منها على سبيل المثال بناء مراكز لخدمة الطالب في جميع الكليات كما تم تجهيز مركز الحاسوب بعدد كبير من اجهزة الكمبيوتر وملحقاتها بالاضافة الى توفير مقر دراسي لمركز الحاسوب بالجامعة ايضا تم فتح مظاريف القاعة الكبرى متعددة الاغراض وجاري تحليل المناقصة فنيا وماليا على ان تنجز الاجراءات نهاية ٢٠٠٤م.

كما سيتم في العام ٢٠٠٥ إنجاز المرحلة الثانية من كلية الهندسة، ايضا تم البدء بالخطوات الأولى لمشروع المستشفى التعليمي والمرحلة الثانية من كلية الهندسة- وهي مشاريع تفتقدها الجامعة كثيرا لأهميتها.

وحاليا يجري العمل في بناء كلية طب الاسنان والمشاريع الأخرى الداخلة ضمن ميزانية العام ٢٠٠٤م.

عوائق بالجملة

■ تواجهون في الامانة العامة مشاكل بالجملة حسب تصريحات سابقة لكم ما هي بالتحديد؟

– ما تقوله أمر مؤكد ففي الجانب المالي نواجه مشكلة عدم كفاية الميزانية او العجز الدائم فيها إذ أن مايرصد للجامعة لايتناسب وحجم الجامعة والمسئوليات الملقاة على عاتقها ،فالميزانية بسبب حدوث العجز أو تأخر إجراءات الصرف تصلنا في بداية العام في وقت نعاني فيه من وطأة الالتزامات الجديدة وكذا المتراكمة من العام الماضي إلى جانب شحة الميزانية وعدم تعاون بعض المعنيين في إنجاز اجراءات الصرف بالإضافة إلى عدم تعاون الكليات في تقديم طلباتها قبل انتهاء العام وهذا التأخير لايمكننا من رصد طلباتهم ضمن الميزانية في الوقت الذي تكون فيه طلبات الكليات كبيرة ومستعجلة خاصة الكليات العلمية ذات الموارد البسيطة والنفقات الكبيرة.

من الضروري تعاون المالية وتفهمها للأمر وليس التفكير فقط بكيفية ربط ميزانية تقشفية كي لايكون هناك مخالفات إذا ما كانت الميزانية كبيرة- مايجب ان تتفهمه المالية ايضا هو اننا نتأخر كثيرا لإنجاز مشاريع مطلوبة ومهمة وبسبب قلة المال ايضا يتم تنفيذ المشاريع على أقل المواصفات وقد يتم ايضا اقتناء اجهزة ومعدات وآلات وأثاث ليست ذات جودة لأننا نتيجة لشحة الميزانية نبحث عن الاسعار الأقل فتصبح المقتنيات الرخيصة عبئاً على كاهل ميزانية الجامعة.

يضاف إلى تلك الاعباء شكاوى الكليات من عدم الصرف في وقت لا يكلفون فيه انفسهم بإعداد ميزانيات كلياتهم قبل المناقشة بينما تشكو المالية من إجراءات الصرف التي لاتراعي القانون واللوائح على سبيل المثال : الأمور المالية في الكليات تمرر دون تبويب للصرف ودون سجلات ودون استيفاء للأولويات ، ناهيك عن ان معظم اوجه الصرف غير الاشياء التي خصصت لأجلها الميزانية .

اما المشكلة في الجانب الاداري فتكمن في التسيب الاداري وعدم الشعور بالمسئولية عند بعض الموظفين مما يجعلنا نواجه ازدحاما كبيرا على مكاتبنا لأن الادارات المسئولية لاتلتزم بالمهام المنوطة بها ولاينفذون الاعمال إلا بتوجيهات بالاضافة إلى تأخر المعاملات وهذه الامور تعيق سير الاداء الاداري داخل مرافق الجامعة ونسعى من خلال التقييم والهيكلة للقضاء عليها.

أشواق الأمد

عبدالكريم الخميسي

تجربة ناجحة

●رجال الكلمة يشكون دائماً من الإحباط، ويتهمون السلطات بتجاهل الرأي العام، والاستخفاف بالنقد البناء، ولكن هناك استثناءات (نادرة) تستحق الإشادة وتستحق التقدير.

●فقد سبق (للأشواق) مثلاً أن نبهت إلى غياب (الصحة المدرسية) في مدارس العاصمة، وما يمكن أن يسببه ذلك (الغياب) من تفشي الأمراض المعدية بين الطلاب والطالبات، منها أمراض الجلد، وأمراض العيون، وغيرها.. لا سيما بعد أن تحولت محاضن التعليم الأساسي عندنا إلى علب سردينية لا يتوفر لها الحد الأدنى من الشروط الصحية.

●وقبل أيام علمت أن مكتب الصحة بالأمانة بدأ في تنفيذ فكرة (البطاقة الصحية) في (مركز العلفي) كخطوة أولى سيتم تعميمها تدريجياً وهي عبارة عن تخصيص (بطاقات صحية) شاملة ترافق الطالب أو الطالبة من الروضة إلى الجامعة.

●فتوجهت على الفور إلى (مركز العلفي)، ورأيت (التجربة) تسير بنجاح، وشاهدت التلاميذ يتسلمون البطاقات الصحية مقابل خمسين ريالاً لكل بطاقة، ويمرون بها على أطباء العيون، والجلد، والباطنية، بعد إجراء التحاليل المخبرية في نفس المركز.. فهل ننتظر من هذه التجربة الناجحة أن تعمم في كل المدارس لكي تخفف ولو قليلاً من ركام اليأس والإحباط؟

حكمة اليوم:

كان الناس ورود بلا شوك، فصاروا شوكاً بلا ورود .

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

متى نسمع مثل هذه الاخبار؟

● لم يصل الانسان إلى التطور الذي نشهده اليوم بين يوم وليلة.. ولم تصنع كل مظاهر التقدم بيسر وسهولة.. فالانسان ميزه الله عن غيره من الكائنات الحية بالعقل والتفكير والتدبير وبفضل هذا التميز تعاطى مع البيئة التي يعيش فيها وابتكر حلولا للتأقلم مع الطبيعة وفكر بأساليب وطرق متعددة للتغلب على الكثير من المشكلات التي تواجهه.

● وحتى اللحظة الراهنة لايزال الانسان يواجه الكثير من المشكلات .. بل إن العديد منها حديثة العهد وخاصة في الجانب الصحي والاجتماعي والبيئي بسبب سوء تصرف الانسان نفسه وسوء تعامله مع بيئته المحيطة.. ومع ذلك ظل عقل الانسان يبحث عن حلول لمواجهة مايطرأ من هذه المعضلات الحياتية.

● في كثير من بلدان العالم نسمع الآن عن مختبرات ومعامل ومراكز أبحاث تقوم بإجراء التحليلات والدراسات والابحاث للسعي الى نتائج علمية وعملية للتصدي للمشاكل والمتاعب التي تواجه الانسان.

– وقد اتاح العلم الحديث امكانيات كبيرة لدراسة هذه الظواهر واستخلاص نتائج فعالة للتخفيف من حدتها.

● وأمام اعيننا تمر يوميا العديد من الاخبار المغلفة بنتائج الابحاث والدراسات التي يقوم بها العلماء في العديد من المجالات.

وتستأثر الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة صدارة اخبار الانجازات العلمية.

واليوم نزعم ان في بلادنا العديد من الجامعات وفيها الكثير من مختلف الاقسام المتخصصة .. ويتحرك فيها عدد هائل من الاكاديميين المؤهلين.. وعشرات الآلاف من الطلاب والطالبات ومع ذلك لم نسمع ان انتجت عقول هؤلاء البشر أي دراسة ذات سمعة اقليمية او دولية تتصدر الاخبار العلمية في نشرات وكالات الانباء والصحافة المهتمة.. مع ان مشاكلنا كثيرة ومعقدة ونبحث عمن يقدم على تكسيرها وتفتيتها ودكها نهائيا.

نحن بحاجة الى من يدلنا على اسباب هذا الركود في جامعاتنا وهذا الجمود في عقول دكاترتنا وطلابنا.

lariky@maktoob.com